رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٩ /٤/ ٢٠٢٥
تاريخ قبول البحث ١٧/ ٦ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٥

أحداث التغيير في منطقة الشرق الاوسط وانعكاساتها الدولية بعد العام ٢٠١٠

Events of change in the Middle East and their international repercussions after 2010

م.م. شيماء ياسين زغير

Assistant Lecturer Shaima Yassin Zghair

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

shaimaalrikabi@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

حصلت تغييرات سياسية واقتصادية قوية هزت منطقة الشرق الاوسط بعد العام ٢٠١٠، تجلت باحداث سميت باحداث الربيع العربي، وكان لهذه الأحداث والتغييرات تأثير عميق على العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط. أدت هذه الأحداث إلى زعزعة استقرار الأنظمة السياسية، وتغيير موازين القوى الإقليمية، وتفاقم الصراعات والتوترات الطائفية والإقليمية. وقد تجلى ذلك في تذبذب العلاقات الإقليمية، حيث شهدت المنطقة تحولات في علاقات بعض الدول الإقليمية الكبرى، مثل تركيا وإيران، مع دول أخرى في المنطقة، نتيجة تباين مواقفها من هذه التغييرات وتداعياتها. كما سعت قوى دولية كبرى، مثل الولايات المتحدة وروسيا، إلى استغلال حالة الفوضى والضعف التي أعقبت هذه الاحداث لتعزيز نفوذها ومصالحها في المنطقة، مما أدى إلى تعقيد المشهد الإقليمي وزيادة حدة التنافس الدولي. انطلاقا من اهمية هذا الموضوع الاستراتيجي وللاستفادة من الدروس التاريخية وانطلاقا من تساؤل رئيسي هو الكيفية التي أثرت بها أحداث الربيع العربي على العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، وبابتباع المنهج التحليلي ومنهج تحليل النظم قسمنا دراستنا الى قمين بحثنا في الاول الاطار النظري والمفاهيمي وفي الثاني تناولنا التأثيرات سواء الخارجية او الاقليمية، وتصولنا ختالما لجمة من النتائج والتوصيات.

من بين اهم النتائج توصلت الدراسة الى تدخل القوى الدولية حيث سعت بعض القوى الدولية الكبرى، إلى استغلال حالة الفوضى والضعف التي أعقبت الربيع العربي لتعزيز نفوذها ومصالحها في المنطقة، وهو ما أدى إلى تعقيد المشهد الإقليمي وزيادة حدة التنافس الدولي في المنطقة. وتوصلنا الى ضرورة وضع استراتيجية إقليمية شاملة للتعامل مع التداعيات طويلة الأجل لأحداث الربيع العربي، تقوم على التعاون والتنسيق بين دول المنطقة، وبمشاركة فعالة من المجتمع الدولي، وأهمية دعم جهود الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدول التي شهدت تحولات الربيع العربي، بهدف تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: " الشرق الاوسط "، " الغييرات السياسية "، " العلاقات الدولية " ،"التدخل الدولي"

Abstract

The events of the Arab Spring had a profound impact on international relations in the Middle East. These events destabilized political regimes, altered the regional balance of power, and exacerbated sectarian and regional conflicts and tensions. This was evident in the fluctuations in regional relations, as the region witnessed shifts in the relations of some major regional powers, such as Turkey and Iran, with other countries in the region, as a result of their divergent positions on the events of the Arab Spring and its repercussions. Major international powers, such as the United States and Russia, also sought to exploit the chaos and weakness that followed the Arab Spring to enhance their influence and interests in the region, complicating the regional landscape and intensifying international competition. Given the strategic importance of

this topic, drawing on historical lessons, and addressing the primary question of how the events of the Arab Spring affected international relations in the Middle East, and adopting an analytical and systems analysis approach, we divided our study into two parts. The first part examined the theoretical and conceptual framework, while the second part addressed the influences, both external and regional, concluding with a set of findings and recommendations. Among the most important findings, the study revealed the intervention of international powers. Some major international powers sought to exploit the chaos and weakness that followed the Arab Spring to strengthen their influence and interests in the region, which complicated the regional landscape and intensified international competition. We concluded that a comprehensive regional strategy must be developed to address the long-term repercussions of the Arab Spring events, based on cooperation and coordination among the countries of the region, with the active participation of the international community. We also emphasized the importance of supporting political, economic, and social reform efforts in the countries that witnessed the transformations of the Arab Spring, with the aim of achieving stability and sustainable development in the region.

Keywords: "Middle East", "Political Changes", "International Relations", "International Intervention"

المقدمة

شهدت منطقة الشرق الأوسط تحولات عميقة في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، تمثلت في سلسلة من الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية التي عُرفت بـ "الربيع العربي". هذه الأحداث، التي انطلقت شرارتها الأولى في تونس وامتدت إلى دول أخرى في المنطقة، حملت معها آمالًا في التغيير الديمقراطي والإصلاح السياسي والاقتصادي. إلا أنها سرعان ما أفرزت تداعيات جيوسياسية واسعة النطاق، ألقت بظلالها على العلاقات الدولية في المنطقة، وأعادت تشكيل موازين القوى الإقليمية والدولية.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسعى إلى فهم طبيعة التحولات التي أحدثها الربيع العربي في العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، حيث أنه يحاول تحليل تأثير هذه الأحداث على تفاعلات الدول الإقليمية والقوى الدولية الكبرى، وتأثيرها على قضايا الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، يسعى البحث إلى تقييم الآثار طويلة الأجل لهذه التحولات على مستقبل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، وعلى دور المنطقة في السياسة الدولية.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى دراسة تأثير التغييرات السياسية بعد العام ٢٠١٠ على العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، ويسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية، وهي:

- دراسة تأثير هذه الأحداث على العلاقات بين دول المنطقة، سواء على المستوى الثنائي أو الجماعي.
- تقييم دور القوى الدولية الكبرى في المنطقة وتأثيرها على مسار الأحداث وتطوراتها.

– تحليل التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الأحداث على المنطقة.

إشكالية البحث: تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل عن الكيفية التي أثرت بها مجموعة التغييرات التي حدثت بعد العام ٢٠١٠ والتس سميت بأحداث الربيع العربي على العلاقات الدولية في الشرق الأوسط. بمعنى آخر، ما هي أبرز التحولات التي أحدثتها هذه الأحداث في تفاعلات الدول الإقليمية والدولية؟ وما هي التداعيات المترتبة على هذه التحولات على مستقبل المنطقة؟ وهل أفضت هذه الأحداث إلى تغييرات جوهرية في بنية النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، أم أنها مجرد تغييرات سطحية ومؤقتة؟

منهج البحث: يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي في دراسة وتحليل أحداث الربيع العربي وتأثيراتها على العلاقات الدولية في الشرق الأوسط. ويشمل ذلك تحليل الخطابات السياسية، والقرارات الرسمية، والمواقف الدبلوماسية للدول المعنية، كما قد يستفيد البحث من منهج تحليل النظم لتحليل التطورات الميدانية والتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة.

خطة البحث: تم تقسيم البحث تقسيما ثنائيا حيث تتم دراسة الإطار النظري والمفاهيمي للبحث في القسم الاول وراسة تحليلية في القسم الثاني وكالتالي:

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للشرق الأوسط والعلاقات الدولية

يتوجب علينا بداية بيان مفهوم الشرق الاوسط حيث يشكل محور دراستنا، ولا نريد الخوض في التعريف الجغرافي والتاريخي، ونريد فقط التركيز على المفهوم السياسي لهذه البقعة والنظريات التي تجاذبتها على المستوى السياسي والعلاقات الدولية:

المطلب الأول: مفهوم الشرق الأوسط

يشير مصطلح "الشرق الأوسط الكبير" إلى مجموعة من الدول التي تشمل العالم العربي، بالإضافة إلى كل من باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا، فضلاً عن إسرائيل، وتتميّز هذه المنطقة بتنوع عرقي وثقافي ولغوي واسع، حيث لا تجمع بين دولها تقاليد أو عادات موحّدة، وإن كان القاسم المشترك بينها – باستثناء إسرائيل – هو انتماؤها في الغالب إلى الديانة الإسلامية، فضلًا عن أن جزءًا كبيرًا منها خضع في فترات تاريخية سابقة للهيمنة العثمانية، التي اتسمت بطابع استبدادي في بعض مراحلها [١]. ولوضعه اللبنة الاولى للدراسة سنقوم ببيان اهم الاحداث التي اثرت في الشرق الاوسط سياسيا:

الفرع الأول: الاحداث التي اثرت على الشرق الاوسط

تُعد عبارة "الشرق الأوسط" مصطلحًا جغرافيًا وسياسيًا مرنًا يحتاج إلى تحديد دقيق. ففي مفهومه الضيق، يشمل عادةً دولًا مثل مصر، وشبه الجزيرة العربية، وتركيا، وإيران. أما في مفهومه الأوسع، فيمتد ليشمل رقعة جغرافية كبيرة تبدأ من السواحل الشرقية للمحيط الأطلسي مرورًا بشمال إفريقيا، وصولًا إلى الحدود الشرقية لإيران .ويمثل الشرق الأوسط، وفق هذا التصور الواسع، منطقة متباينة من حيث المعطيات الجغرافية، والتنوع

الإثني والثقافي، إذ يضم شعوبًا ومجتمعات ذات تراثات حضارية وتاريخية متعددة. كما يُعرف هذا الإقليم بثرواته النفطية الضخمة، في ظل تباين واضح بين دوله من حيث الحجم، والقدرات العسكرية، ومستويات التنمية الاقتصادية. وقد شهد العديد من بلدان المنطقة منذ عام ٢٠١١ موجات من الاضطرابات والصراعات، كما هو الحال في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، والبحرين، وسوريا، وهي تحولات تركت أثرًا عميقًا على الواقع السياسي والاجتماعي. ومع ذلك، فإن جوهر التوتر الإقليمي لا يزال يتمثل في استمرار الصراع العربي – الإسرائيلي، باعتباره القضية المحورية التي ألقت بظلالها على مختلف تفاعلات الشرق الأوسط.، وأهم الاحداث التي اثرت في العلاقات الدولية في الشرق الاوسط وفرضت عددا من المتغيرات تتمثل في النقاط التالية:

أولاً: التواجد الأمريكي في المنطقة

مع اندلاع حرب الخليج الثانية، وتحديدًا عقب سقوط نظام صدام حسين في العراق، بات الوجود الأمريكي في منطقة الخليج أمرًا واقعًا لا يمكن تجاهله. وقد أدركت كل من الصين والهند هذه التحولات الجيوسياسية في حينها، خاصة في ظل اعتمادهما المتزايد على استيراد النفط لتلبية احتياجاتهما الاقتصادية المتسارعة. ونظرًا لأن تأمين إمدادات النفط بكميات كافية وبأسعار مستقرة يُعد أحد الأهداف الاستراتيجية لكل من بكين ونيودلهي تجاه منطقة الخليج[٢]، فقد أدى عدم استقرار الأوضاع السياسية في الإقليم إلى انعكاسات سلبية على حركة تدفق النفط وأسعاره. الأمر الذي شكّل تحديًا كبيرًا لصنّاع القرار السياسي والاقتصادي في كلا البلدين، وجعل استقرار الخليج مسألة ذات أولوية استراتيجية بالنسبة لهما[٣].

ومع بقاء القوات الأمريكية في منطقة الخليج وعدم توصل الهند والصين إلى تفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية حول مجال الترتيبات الدفاعية والأمنية بمنطقة جنوب وجنوب غربي آسيا؛ رأت الهند أنَّ الترتيبات الدفاعية بالخليج قد ذهبت بشكل مباشر لصالح باكستان، بما لديها من علاقات تعاون عسكري وطيدة مع الدول الخليجية بالإضافة إلى علاقتها الأكيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية علماً أنَّه لا يمكن إغفال رغبة كل من الهند والصين في تكريس نفسيهما على أنهما قوى إقليمية كبرى، ولذلك يعتبران أن منطقة الخليج تمثّل مدى حيوياً للاستثمارات والتجارة، ويريان أن لديهما مصالح استراتيجية في المنطقة[٤].

ثانياً: انطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط

عقب انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في ٣٠ تشرين الاول ١٩٩١، وتوقيع اتفاق أوسلو في ١٣ أيلول ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، شهدت إسرائيل انفتاحًا دبلوماسيًا واسعًا، لا سيما في الساحة الآسيوية، حيث بدأت صورتها تتحسن تدريجيًا على الصعيد الدولي. وقد انعكس هذا الانفتاح في توسيع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع عدد من الدول التي كانت تتّسم سابقًا بالحذر أو القطيعة، وبدأت تجني مكاسب سياسية واقتصادية تحت مظلة "عملية السلام"، رغم أن السلام الشامل والعادل لم يتحقق فعليًا بعد على الأرض[٥]. إن انطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط، منذ مدريد ١٩٩١ أدى إلى انتفاء المبررات لدى العديد من الدول في آسيا وإفريقيا للإبقاء على فتور علاقاتها مع الدولة الإسرائيلية الغاصبة طالما أن العرب، أصحاب القضية قد بدأوا عملية سلام معها[٦]. فمنذ عقد مؤتمر مدريد في ١٩٩١ وأوسلو ١٩٩٣، تم تقرير الحكم الذاتي للفلسطينيين مع الاتفاقات اللاحقة بجانبها: اتفاقية المرحلة الانتقالية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ ومذكرة واي ريفر

في تشرين الأوَّل/أكتوبر ١٩٩٨، ومذكرة شرم الشيخ ١٩٩٩، ومفاوضات الوضع الدائم بما في ذلك قمة كامب ديفيد في تموز/يوليو ٢٠٠٠ وأفكار كلينتون التي أعلن عنها في كانون الأوَّل/ديسمبر ٢٠٠٠، وصولاً إلى مفاوضات طابا كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، ثم خريطة الطريق ٢٠٠٢، ...الخ.

هذا إضافة إلى مبادرة الملك الأردني الراحل عبدالله في قمة بيروت "الأرض مقابل السلام"، كل ذلك، أكد أن عملية السلام في الشرق الأوسط اندفعت دون توقف، وبذلك أوجدت إسرائيل فرصتها لبناء شبكة من العلاقات الدولية، وهذا ما تم الاستناد إليه واستثماره من قبل الهند والصين وغيرهما.

الفرع الثاني: النظريات التي حكمت العلاقات الدولية في الشرق الاوسط

حكمت العلاقات الدولية في منطقة الشرق الاوسط نظريات عديدة اهمها نظرية الفوضى الخلاقة ونظرية الشرق الاوسط الكبير وفيما يلي نتعرف اليها:

أولاً: التعريف بالشرق الأوسط الكبير

قدّم الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" بعد مرور نحو عام على احتلال العراق، وذلك خلال قمة مجموعة الدول الثماني (G8). جاءت هذه المبادرة ضمن سلسلة من التحركات السياسية والمواقف التي تبنتها الإدارة الأمريكية في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والتي أعادت صياغة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة[٧].

وفي يونيو من عام ٢٠٠٤، عُقدت أربع قمم متتالية لمجموعة الثماني لمناقشة هذه المبادرة، توزعت على كل من مقاطعة نورماندي، وسي آيلاند، ثم إيرلندا، وأخيرًا إسطنبول. وقد سعت الولايات المتحدة من خلال هذه الاجتماعات إلى إضفاء طابع دولي على مشروعها، مما شكل إعلانًا رسميًا عن بداية مرحلة جديدة من الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ترتكز على إعادة ترتيب الأوضاع في هذه المنطقة الحيوية بما يتماشى مع رؤيتها السياسية والاقتصادية والأمنية[٨]. عبر جملة من الخطوات والإصلاحات التي شملت قطاعات سياسية واقتصادية واجتماعية، ترتكز على ثلاثة اسس[٩]:١ـ تشجيع الديمقرطية والحكم الصالح. ٢ـ بناء مجتمع معرفي.٣ـ توسيع الفرص الاقتصادية.

ثانياً: نظرية الفوضى الخلاقة

برز مصطلح "الفوضى الخلّاقة" في القاموس السياسي خلال العقدين الأخيرين، واتسم بغموض مفاهيمي كبير وتعدد في التأويلات، بلغ أحيانًا حد التلاعب بالمصطلحات والمفاهيم، وذلك في سياق توصيف مرحلة سياسية مضطربة وغير تقليدية. وقد ارتبط هذا المصطلح بمسار غير مألوف عن الخطابات السياسية والفكرية السائدة، إذ استُخدم كأداة لتبرير توجهات استراتيجية تستهدف إدارة المصالح الأمريكية في مناطق تشكّل أهمية جيوسياسية واقتصادية كبرى، وذلك عبر فرض تحولات عميقة في بنى تلك المناطق، ولو عبر اضطرابات مرحلية تُعتبر – وفق هذا المفهوم – ضرورية لإعادة التشكيل السياسي وفق رؤى محددة.

وتمثل الفوضى الخلاقة أحد أهم النظريات التي أنتجها العقل الإستراتيجي الأمريكي في التعامل مع القضايا الدولية، وقد تم صياغة هذه النظرية بعناية فائقة، من قبل النخب الاكاديمية وصناع السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى نقيض وخلاف مفهوم الفوضى المثقل بدلالات سلبية كعدم الاستقرار، أضيف اليه

مصطلح آخر يتمتع بالايجابية وهو الخلق والبناء، ولا يخفي خبث المقاصد الكامنة في صلب نظرية الفوضى الخلاقة او التدمير البنَاء لاغراض التضليل والتمويه[١٠].

ويمكن تلمس مفهوم الفوضى في كتابات نيقولا ميكافلي "Niccole Machiavelli" بدلالة الإصلاح، إذ ذكر في كتابة الشهير الامير(بما معناه) "ان على الامير اذا ما أراد الإصلاح ان يدمر النظام القديم، ويجب أن ندرك أيضاً، انه لا يوجد أصعب من بدأ نظام جديد لتسيير الأمور وتنفيذها"[١١].

وتتفق فكرة (نظرية) الفوضى الخلاقة مع المقولات الانسانية البراقة، مثل الدورة الحضارية لدى هيجل ، والجديد على انقاض القديم لدى نيتشه[١٢].

كما تناول الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) في كتابه الشهير "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية"، الصادر عام ١٩٤٢، مفهوم "التدمير الخلاق"، حيث يرى أن المنافسة الهدامة تشكّل عملية ديناميكية تتجسد في تدمير مستمر للعناصر القديمة والمتقادمة داخل البنية الاقتصادية، مقابل إحلال عناصر جديدة مبتكرة، بما يُحدث تحولًا ثوريًا دائمًا في النظام الاقتصادي. ويُعزى أصل المفهوم الحديث لما يُعرف بـ"الفوضى الخلاقة" إلى هذا الطرح الاقتصادي، وإن تم توظيفه لاحقًا ضمن سياقات سياسية واستراتيجية. ويذهب بعض الباحثين إلى أن الأسس الفكرية المعاصرة لنظرية الفوضى الخلاقة قد تأثرت كذلك بأفكار المفكر الأمريكي صامويل هنتنغتون، خاصة ما ورد في كتابه "صدام الحضارات"، حيث تناول تصورات عن الصراع الثقافي العالمي وظّفت لاحقًا لتبرير استراتيجيات تدخلية. كما ساهمت رؤى فرانسيس فوكوياما في كتابه "نهاية التاريخ" في ترسيخ تلك الرؤية، من خلال تقسيمه العالم إلى "عالم ما قبل التاريخ" المتمثل في الدول التي ما زالت تعاني من النزاعات والاضطرابات، وعالم "ما بعد التاريخ"، وهو النموذج الديمقراطي الليبرالي الذي تمثّله الولايات المتحدة، بوصفه نهاية المسار التطوري للتاريخ السياسي. [١٣].

تقوم نظرية الفوضى الخلاقة على عدة دعائم اساسية اهمها:أ- اطلاق الصراع العرقي ب ـ تفعيل صراع العصبيات جـ ضرب الاستقرار الامني د ـ خلخلة وتدمير البنى العسكرية والإقتصادية هـ ـ تعبئة الاعلام وادلجته، ووصل الحال في اعلام دول الشرق الأوسط لمرحلة خطيرة، من التحشيد والشحن الطائفي والقومي والمذهبي المسموم، والذي تديره الولايات المتحدة الأمريكية، عبر قنوات تدعى انها دينية والتي تحرض على القتل والتكفير وتدمير الدين الإسلامي، فضلاً عن بث أفكار الليبرالية والحرية والعولمة الأمريكية في القنوات والصحف والمجلات والإذاعات الاخرى، التي تدفع المستمع البسيط إلى تبني هذه الافكار، فحجم ما يشاهده من تطرف وتكفير أدت إلى نفوره من الدين نفسه[١٤].

في سبيل تفعيل استراتيجية "الفوضى الخلاقة"، سخّرت الولايات المتحدة قدرًا كبيرًا من الإمكانات والوسائل، مستعينة بأدوات متعددة من التأثير الإيديولوجي والثقافي، تراوحت بين أساليب الجذب وأساليب الضغط. ومن بين هذه الأدوات: الدفع نحو توقيع اتفاقيات للتجارة الحرة، وممارسة الضغوط لتعديل الدساتير الوطنية، وفرض تشريعات تتماشى مع رؤيتها لمكافحة الإرهاب. كما لعب الإعلام دورًا محوريًا في هذا السياق، حيث تم توظيف شبكات إعلامية أمريكية بمستوياتها المختلفة، من قنوات فضائية ووكالات أنباء وصحف، إلى جانب وسائل إعلام ناطقة بالعربية، سواء كانت أمريكية مباشرة أو تابعة لحلفائها. كذلك تم استثمار وسائل التواصل

الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر وغيرها، بهدف التأثير على الرأي العام وتوجيهه. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل شمل أيضًا توظيف منظمات المجتمع المدني، والتواصل المباشر مع النشطاء الحقوقيين، بالإضافة إلى بناء شبكات نفوذ داخل النُخب المحلية، من مسؤولين حكوميين وأكاديميين تلقوا تعليمهم في الدول الغربية عمومًا، وفي الولايات المتحدة بشكل خاص، بما يعزز من النفوذ الناعم الأمريكي في بيئات محلية مستهدفة[١٥].

المطلب الثاني: العلاقات الدولية التي تربط الشرق الأوسط

تأثرت العلاقات الدولية التي تربط الشرق الاوسط بعدة عوامل يجب فهمها حتى نتعرف الى واقع هذه العلاقات وهذه العوامل هي:

الفرع الأول: النظام العالمي الجديد

شكّلت نهاية الحرب الباردة تحوّلًا جذريًا ومفاجئًا في البيئة الدولية التي تُمارس في إطارها الدبلوماسية، إذ أدى انهيار الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي، وتفكك الاتحاد السوفييتي، إلى رفع سقف التطلعات الشعبية بشأن قدرة الدبلوماسية ووسائل التفاوض على حل الأزمات الدولية. وقد صاحب ذلك مناخ من التفاؤل، غذّته إشارات صادرة عن الولايات المتحدة الأميركية نحو بناء نظام عالمي جديد، يُفترض أن يتجاوز منطق الحرب الباردة ويعزز سبل التعاون الدولي [١٦]. وبعد انتهاء الحرب الباردة، واندلاع أزمة الخليج الثانية في في عام١٩٩٠، أعلن الرئيس الأميركي "جورج بوش" الأب (Georges Bosh) عن قيام نظام عالمي جديد يتميز بسيادة القانون.

بعد العام ١٩٩٠، بدأ الحديث عن نظام عالمي جديد سِمته: الرفاهية، والحرية، والديمقراطية، وانتشر استعمال هذا المصطلح إلى درجةٍ أنَّه أصبح الموضوع السائد في الأدبيات السياسيَّة العالمية، هذا التغيير والاختلال في التوازن الدولي أفرز نظاماً جديداً من التوازن سيطرت فيه الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة بصورةٍ مطلقة على المدى القريب، وهو ما يمكن تسميته "نظام القطب الواحد"[١٧]. من هنا، بدأت مرحلة جديدة من مراحل الهيمنة على مقدرات النظام العالمي، والتي نحصد بوادرها اليوم من فوضى وحروبٍ وتدمير للأنظمة، وجعل الشعوب تعيش حالةً من الفوضى المنظَّمة، حسب أهواء قادة النظام العالمي الجديد.

وهكذا، انتقلنا من التنافس الإيديولوجي والعسكري والسياسي إلى الإجماع الفكري على قمة النظام الدولي، والإجماع على صحة الرأسمالية غير المقيَّدة وغير المنضبطة، وسيادة المبادرة الفردية، وتراجع دور الدولة.

انتقل العالم في أعقاب الحرب الباردة إلى مرحلة هيمنة القطب الواحد، دون وجود قيود فعلية أو حدود متوازنة تكبح منطق القوة أو تُعزز مبادئ العدالة والمساواة. فقد تبنّت الولايات المتحدة الأمريكية توجهًا متسارعًا نحو إطلاق العنان للنظام الرأسمالي، انطلاقًا من قناعة بأن المرحلة مواتية لتحقيق أهدافه الكبرى، وذلك عبر السعي إلى إقامة سوق دولية موحدة، ونظام عالمي متجانس، يستند إلى قواعد اقتصادية تخدم مصالحها وتكرّس نفوذها على الصعيد الدولي.

وفي ظل هذه الهيمنة، أخذ ما يُعرف بـ"النظام العالمي الجديد" شكلًا يُقارب الدكتاتورية الدولية، حيث تُستخدم شعارات براقة كحماية حقوق الإنسان، ومحاربة الإرهاب، ونزع أسلحة الدمار الشامل، وتحقيق العدالة، وحق

الشعوب في تقرير مصيرها، كغطاء لتدخلات سياسية وعسكرية في شؤون الدول الأخرى. وغالبًا ما يتم استغلال هذه المبادئ لتبرير ممارسة الضغوط أو تنفيذ تدخلات مباشرة، بل وحتى احتلال أراضٍ، في تجاهل متعمّد لأحكام القانون الدولي ومواثيقه. وتُسند هذه الممارسات أحيانًا إلى ما يُطلق عليه "الشرعية الدولية"، ويتم تمريرها عبر استخدام المنظمات الدولية كأدوات تمنح الغطاء القانوني أو السياسي اللازم لإضفاء المشروعية على تحركات أحادية الجانب(١٨).

يحتاج النظام العالمي إلى تكاتف القِوى الدولية في العالم كافةً لتغيير توجهاته تغييراً جذرياً، لأنَّ هذا التغيير لو صلحت اتجاهاته، وأحسن اختيار آلياته لكان خيراً للإنسانية جمعاء، في عصرٍ زاخرٍ بالتحديات الأمنية والسياسيَّة والعسكرية والاقتصادية والأمنية والأخلاقية والعلمية والتكنولوجية والإيديولوجية. لذلك، كان النظام العالمي الجديد ببساطةٍ شديدة هو نظام المنتصر، وكل منتصر في حربٍ كبرى كان يفرض نظامه الذي يبتغي تأويله ويعتبره جديداً، وكأنّ هذا النظام يبقى ما بقي سيده قادراً على فرضه وتثبيت أركانه(١٩).

وفي هذا السياق، ومع صعود قوى إقليمية جديدة مثل روسيا والاتحاد الأوروبي والصين، التي ترفض الهيمنة الأحادية، وتفاقم المشكلات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها الولايات المتحدة، وتراجع قدرتها على حل النزاعات الدولية والإقليمية، وتزايد الأزمات الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، أصبح من الضروري إعادة النظر في "النظام العالمي الجديد" الذي تقوده الولايات المتحدة. وقد أدى ذلك إلى عودة النظام الدولي والتنافس بين القوى الكبرى إلى صدارة المشهد السياسي العالمي على المستويات كافة.

الفرع الثاني: الحرب على الإرهاب

لقد مثلت هجمات ١١ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن نقطة تحول مفصلية في تطور ظاهرة العنف التي استهدفت رموزًا مهمة في المجتمع الأمريكي. ولم يقتصر تأثير هذه الهجمات على الولايات المتحدة وحدها، بل أحدث تغييرًا جذريًا في خريطة العلاقات الدولية. فبعد أن نصبت الولايات المتحدة نفسها زعيمة للعالم بلا منازع عقب الحرب الباردة، وتصرفت باعتبارها القوة العسكرية الأعظم في العالم، اهتزت صورتها وتضررت كبرياء أجهزتها، وشعرت إدارتها السياسية بالصدمة، وارتبكت مؤسساتها السيادية.

وفي خضم حالة من الشك وعدم اليقين، وبين محاولات استعادة التوازن، رفعت الإدارة الأمريكية شعار "الحرب على الإرهاب"، وسعت جاهدة لتسخير ترسانتها العسكرية وقوتها السياسية وأدواتها الدبلوماسية والإعلامية لحشد تحالف دولي يدعم توجهاتها. ومن خلال هذا التحالف، سعت الولايات المتحدة إلى رسم خريطة جديدة للعلاقات الدولية تضمن احتواء تداعيات الهجمات، واستعادة هيبتها العالمية، والسيطرة على شكل الصراع، وتصفية حساباتها مع الخصوم، واستغلال الأحداث إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أهداف عالمية واسعة. (٢٠).

أيضاً استغلت الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة هذه الأحداث لتعزيز هيمنتها على العالم وإعادة صياغة النظام العالمي وفق أسُس ومبادئ جديدة في العلاقات الدولية تخدم مصلحتها بالدرجة الأولى، كان أبرزها إعلان "حربٍ وقائية" تشنها في أي مكانٍ من العالم ترى فيه تهديداً لأمنها حسب زعمها، واستخدام كلّ الوسائل بما فيها

التدخل العسكري وتغيير الأنظمة السياسيَّة القائمة، واستحداث قيم أخلاقية تصنف الدول على أساس الخير والشر، وتكريس قاعدة "من ليس معنا فهو ضدنا"[٢١].

وقد أشار إلى ذلك رئيس مجلس العلاقات الدولية "ريتشارد هاس" (Richard Hass) حيث يقول: "إنَّ التحديات الجديدة التي هي فوق القومية أظهرت أساليب جديدة في العلاقات الدولية لا يمكن أن تتناسب أساليب الدفاع والحماية مع هذه التطورات، لهذا اختارت الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة أن تكون الاستجابة لهذه التحديات في مواجهتها للإرهاب عبر استراتيجيَّة عالميةٍ استباقية لمواجهة الأخطار وكان التطبيق الفعلي لهذه الاستراتيجيَّة في أفغانستان والعراق، وهنا وجدت أنَّ الرد يجب أن يكون أكبر من حجم الآثار الناجمة عن التفجيرات"[٢٢].

الفرع الثالث: مشروع الشرق الأوسط الكبير

ترى الولايات المتحدة أن منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية بالغة لمصالحها الحيوية، وفي الوقت نفسه، تعتبرها منطقة مضطربة تهدد مصالحها القومية. وهذا يدفعها إلى زيادة تدخلها في شؤون المنطقة الداخلية، وتعزيز وجود قواتها على الأراضي العربية وفي مياهها الإقليمية. وقد أشير في مؤتمر "الإرهاب الدولي: الولايات المتحدة والعالم العربي" الذي عقد في جامعة إكستر البريطانية في يوليو ٢٠٠٠، إلى أن الحرب على الإرهاب أصبحت بمثابة استراتيجية لإعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط ووسط آسيا، وتوسيع النفوذ الأمريكي. كما جرى التأكيد على أن مفهوم السيادة قد تغير، حيث لم يعد مطلقًا، وأن الدولة التي تدعم الإرهاب ستتعرض للتدخل في شؤونها وتغيير نظامها."[٢٣].

يُعتبر مشروع الشرق الأوسط الكبير– بالنسبة إلى واشنطن– آخر مطلب من مطالب أميركا بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م، حيث بدأ بتلك المطالب وزير خارجية أميركا "ريتشارد هاس" (Richard Nathan Haass) الذي كان مديراً للتخطيط في البيت الأبيض، وبعدها مبادرة "جورج بوش" بخصوص التجارة الحرة مع الشرق الأوسط ثمّ صيغة (صهاينة ومتصهيني) الإدارة الأمريكيَّة التي اقترحوا فيها على الرئيس "بوش" نشر الإصلاح وأموراً اجتماعية تتعلق بالوطن العربي[٢٤].

مما سبق فإن مشروع الشرق الأوسط الكبير هو نتاج لاستراتيجيَّة تمَّ تطويرها في مرحلة ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر، وتوضَّحت معالمها من خلال الحرب على أفغانستان والعراق، وهي تقوم على إضعاف دور الأمم المتَّحدة وانتهاك مبادئها، لا سيما "مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول". وهو كمشروعٍ أمنيٍ كبير يحتاج إلى قواعد عسكرية جديدة في مناطق جغرافية تتيح للولايات المتَّحدة اتخاذ قرار سريع، فضلاً عن سهولة وسرعة التدخل[٢٥]، وقد تمَّ بالفعل إنشاء قواعد في عدد من الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي من دول أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى وقبرص. وقد ساهم الربيع العربي في توسيع نطاق هذه القواعد كما في منطقة الخليج والعراق وسوريا.

المبحث الثاني: تأثير تغييرات ما بعد العام ٢٠١٠على العلاقات الخارجية والإقليمية في الشرق الأوسط

بعد ان وضحنا الشرق الاوسط والنظريات التي فسرت العلاقات الدولية فيه واسست له، سنبين فيما يلي تأثير التغييرات السياسية الهامة التي عصفت بمنطقة الشرق الاوسط بعد العام ٢٠١٠، وقد تبلورت هذه التأثيرت أكثر ما بدت بعد الاحداث القوية التي هزت منقطة الشرق الاوسط فيما سميت باحداث الربيع العربي على هذه العلاقات، وخاصة موقف الدول الكبيرة مثل روسيا وامريكا حيث تجلت بقوة، وموقف الدول الاقليمية وبخاصة تركياوايران، اما باقي العلاقات الدولي فقد اتسمت بالحذر، لذا سنقسم الدراسة الى:

المطلب الأول: تأثير أحداث الربيع العربي على العلاقات الدولية الخارجية في الشرق الاوسط

تمحورت الاستراتيجية الأمريكية إبان الحرب الباردة حول ثلاثة مرتكزات اساسية هي: احتواء الاتحاد والسوفياتي، والعمل على الحد من انتشار الشيوعية في العالم. توطيد المنظومة الرأسمالية والتحكم فيها عبر العالم. السيطرة والتحكم بمصادر الطاقة في العالم. إلا أن نهاية الحرب الباردة، قد دفعت الفكر الإستراتيجي الأمريكي، إلى إعادة بناء منظومته النظرية ومراجعة اولوياته واتجاهاته، بالنظر إلى التحولات الجيوسياسية النوعية، التي غيرت خارطة العلاقات الدولية(، وذلك وفق عدة مقرابات، اهمها المقاربة الواقعية التي طبقتها على الشرق الاوسط، لهذا فإن سلوك الدولة الخارجي حسب الواقعية الجديدة، يحدده اساساً موقع قوتها في النسق الدولي، وهذا يرتكز على متغيرين:

١ ـ نصيب الدولة من الامكانيات والقدرات التي تملكها مقارنة بالقوى الاخرى.

٢ ـ وقطبية النظام الدولي، بما يؤمن ويضمن لها تحقيق اهدافها[٢٦].

كذلك نجد ان الواقعيين الجدد ينطلقون من طرح صلب جداً، بخصوص فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية، ونفي أي علاقة بينهما. وهذا ما دافع عنه والتز بقوله:" نظرية العلاقات الدولية تفقد طبيعتها، عندما تتدخل الخصائص القطرية للدول كأداة تفسيرية للسلوك الخارجي"[٢٧].

كما أن هناك شبه إجماع بين الواقعيين الجدد، حول أهمية كل من القدرات العسكرية والاقتصادية، كمصدر حاسم ومهم لقوة الدولة، مع الاخذ بعين الاعتبار، الحجم النسبي لقدرات الدولة مقارنة بالدول الاخرى.

وقد برز داخل تيار نظرية الواقعية الجديدة تياران هما: الواقعية الدفاعية، والواقعية الهجومية. حيث ان ظهورهما يعتبر من الإضافات التنقحية المهمة للواقعية، ويعتبر كل من كينيت والتز "Kenneth Waltz" فان ايفيرا "Van Ever"، وجاك سنايدر"Jack Synder" من أهم رواد تيار الواقعية الدفاعية، في حين يمثل تيار الواقعية الهجومية كل من فريد زكريا "Fared Zakaria" وجون ميرشايمر "John Mearsheimer" وايريك لابس "Erik labs"[٢٨]. وان كل من التيارين المذكورين، يتفقان حول كون الأمن، هو الحافز الاكبر لكل الدول في ظل نظام دولي سمته الفوضى.

وقد ظهر في هذه المقاربة (الواقعية الجديدة)، تيار جديد إلى جانب تيار الواقعية الدفاعية، والواقعية الهجومية، سمي بتيار الهيمنة، الذي يرى أن استقرار النظام الدولي، يعتمد على حالة الهيمنة المدعومة إقتصادياً وتكنولوجياً وسياسياً مدعمة بقدرات عسكرية، وهذا التيار يدعم الهيمنة الأمريكية، ويرى أن انتشار وسيطرة القوة الأمريكية، عالمياً يسمح ببقاء النظام الغربي واستمراره، ويقدم تحريضاً للديمقراطيات الغربية الاخرى للمحافظة على المؤسسات السياسية[٢٩].

وبحسب هذه المقاربة وحيث ان اكثر الدول المؤثرة في المنطقة هي روسيا والويلات المتحدة الاميركية لذا سنبين مواقفها كما يلي:

الفرع الأول: تأثر العلاقات الاميركية-الشرق الاوسطية

بداية لفهم الموقف الاميركي في الشرق الاوس ومن دول ثورات الربيع العربي يجب ان نبين الاهداف المعلنة في المنطقة والتي تتجلى باختصار في:

اهداف سياسية لعل ابرزها ان اعلان الحرب على الإرهاب يشكل واحدة من أهم الأهداف السياسية لمشروع الشرق الاوسط الكبير، سيما وإن المنطقة تعاني من الجهل والتخلف، وهما الأرض الخصبة لنمو الجماعات المتطرفة، فالولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها، يرون أن الانظمة في المنطقة تتصف بغياب الديمقراطية، والحريات والشفافية في ادارتها للحكم(٣٠).

لذا ستعمل واشنطن "بحكمة" لتحقيق التكامل الإقليمي، عبر مشاركة جميع الاطراف في صياغة عملية الإصلاح، لتحقيق عملية الاندماج مع مشاركة (إسرائيل) ضمن النسيج الاقليمي للمنطقة، وإقامة العلاقات التجارية والدبلوماسية معها، فضلاً عن الاستفادة من الموارد والثروات التي تزخر بها دول المنطقة وتحديداً دول الخليج وإيران والعراق وليبيا والجزائر(٣١).

اهداف اقتصادية حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها تهدف إلى خلق بيئة اقتصادية استثمارية حرة، عبر توظيف الموارد الموجودة في المنطقة كافة خارجياً ومحلياً، من خلال ربط الشعوب في المنطقة بالتجارة والاعمال والمال والتبادل المشترك، وفتح الأسواق التجارية الاقليمية وربطها عالمياً، وتوفير البيئة الاقتصادية للمستثمرين، وتحديث الخدمات المعرفية وإزالة الحواجز الجمركية، واقامة مناطق يكون دورها مخصصاً لتشجيع التعاون الاقليمي على تصنيع وتصميم المنتجات، من خلال مبادرة منبر الفرص الإقتصادية في الشرق الأوسط الكبير، الذي يحظى بدعم الدول الثمانية الكبار، سيما وأن المنطقة تمتلك امكانيات وموارد هائلة غير موظفة، إضافة إلى موقعها الجيو إقتصادي، الذي يربط القارات الثلاث اَسيا، أفريقيا، وأوروبا(٣٢).

بالاضافة بالطبع الى اهداف عسكرية، حيث أن أولويات الولايات المتحدة الأمريكية، إيجاد منطقة معزولة وخالية من أسلحة الدمار الشامل، لا سيما ان دول المنطقة تعد أكثر الدول استهلاكاً للأسلحة، بسبب كثرة النزاعات والأزمات المزمنة(٣٣). فأسلحة الدمار الشامل إذا وصلت إلى الجماعات المتطرفة، فإنها قد تقدم على عمل إرهابي يهدد سلامة وأمن العالم أجمع، لذا لابد من نزع أسلحة الدمار الشامل، والإقتصار على البرامج النووية السلمية، بإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلى الرغم من أن المشروع لم يذكر صراحة ما يشير إلى الامور والقضايا العسكرية، ولكن الأفعال التي التمست على أرض الواقع تشير إلى ذلك(٣٤).

أما فيما يتعلق بالأهداف الاجتماعية والثقافية فان الولايات المتحدة تحاول من خلال هذا المشروع ربط المنطقة بعجلة الحداثة الغربية وتطورها، عبر خلق حلفاء من داخل المنطقة لإعادة تشكيل الاطار المعرفي للعقل العربي وإدخال مفاهيم جديدة(٣٥)، وهذا يستوجب مبادرات على النطاقين الاجتماعي والثقافي من خلال برامج التدريب للنساء، وإصلاح مناهج التعليم وتطوير الأساليب التربوية، والإستفادة من الزمالات الدراسية في

الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن الدعم الذي ستقدمه الولايات المتحدة، لترجمة مجموعة من الكتب الأدبية والفلسفية والثقافية، التي تروج لثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية والمساواة بين الجنسين[٣٦].

مما سبق، فقد ادركت الولايات المتحدة أهمية موقع الشرق الاوسط وخاصة دول الربيع العربي في تحقيق هذه الاهداف بوخاصة سوريا التي تعتبرها "محور الممانعة"، حيث اعتبرتها حلقة وصل في الهلال الشيعي الممتد من إيران إلى حزب الله في لبنان وحماس في قطاع غزة. وقد شكل هذا الأمر تحديًا كبيرًا لواشنطن في سياستها الإقليمية، وتهديدًا حقيقيًا لحليفتها إسرائيل، خاصةً في ظل الترتيبات الإقليمية الجديدة التي أسفرت عنها الاحتجاجات العربية، أو ما يعرف بالربيع العربي. وقد أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، كوندليزا رايس، على أن إعادة تقييم المصالح القومية الأمريكية مرتبط باستقرار منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يتطلب الاعتماد على حلفاء أقوياء لمواجهة الإرهاب الذي يمثل تهديدًا مباشرًا لهذه المصالح[٣٧].

وانطلاقًا من ذلك، تبنت الإدارة الأمريكية في عهد أوباما سياسة الضغط المكثف على النظام السوري، وقدمت الدعم للمعارضة كشكل من أشكال التدخل المباشر. ويعود ذلك جزئيًا إلى رؤية الولايات المتحدة العامة لثورات "الربيع العربي"، حيث كان الاعتقاد السائد لدى معظم المسؤولين الأمريكيين بضرورة مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط، والتوصل إلى تفاهمات دائمة مع بعض الحركات الإسلامية في المنطقة. وقد نشأ هذا التوجه من إدراك الولايات المتحدة للتنوع الكبير الذي تتسم به هذه الحركات، وضرورة استيعاب تلك البعيدة عن التطرف العنيف. ويمكن ملاحظة هذا التوجه في مرحلة ما بعد سقوط النظام عام ٢٠٢٤، ومحاولة التكيف والتعامل مع الحكومة المؤقتة (حكومة الشرع والهيئة الانتقالية)، حيث رأت الولايات المتحدة أن هذا الأمر سيساعدها على تخفيف حدة التوجهات العنيفة في المنطقة.

الفرع الثاني: العلاقة الروسية–الشرق أوسطية أعقاب الربيع العربي

تعتبر روسيا بأن سوريا هي مفتاح الشرق الأوسط، وأن الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط تستند إلى الأهمية التي تتمتع بها سوريا، التي تأتي كونها طرفاً رئيساً في الصراع العربي– الإسرائيلي، ولا يمكن تحقيق تسوية شاملة لهذا الصراع بعيداً عن سوريا. واعتمدت روسيا في إستراتيجيتها على التوظيف الأمثل والتنسيق العالي المستوى مع الدول المعارضة للسياسة الأمريكية–الإسرائيلية في المنطقة وتشمل إيران وسوريا[٣٨].

ومنذ تولي الرئيس (فلاديمير بوتين) السلطة عام ١٩٩٩م، استحوذت منطقة الشرق الأوسط على مكانة مهمة في إطار جهوده لاستعادة بلاده مكانتها الدولية، فجرى التركيز بشكل خاص على تعزيز علاقات روسيا مع عدد من الدول الرئيسة في المنطقة لاسيما إيران وسوريا[٣٩]. وقد عبَّر عن أهمية منطقة الشرق الأوسط للمصالح الروسية وزير الدفاع الروسي الأسبق (سيرغي ايفانوف)، الذي وصف المنطقة أنها في غاية الأهمية للمصالح الروسية في جوانبها الاقتصادية والسياسية، مؤكداً على أن التعاون مع سوريا يوفر لروسيا بشكل ملموس مكاسب اقتصادية وسياسية[٤٠].

وجاء التدخل الروسي في منطقة الشرق الأوسط عقب ثورات الربيع العربي في سوريا، بعد أن هددت الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية ضد سوريا، على خلفية قصف مناطق في غوطة دمشق الشرقية بالسلاح الكيميائي في ٢١ أغسطس ٢٠١٣، والذي نسبه الغرب إلى نظام الأسد. وفي خضم هذا المشهد،

طرحت روسيا مبادرة لنزع الأسلحة الكيميائية السورية، والتي وافق عليها النظام السوري على الفور، مما دفع الرئيس الأمريكي إلى تأجيل توجهه إلى الكونغرس لطلب تفويض بتنفيذ الضربة ضد سوريا، والشروع في مفاوضات بين الدول الكبرى لإصدار قرار دولي من مجلس الأمن يعبر عن التوافق الدولي بشأن هذه القضية(٤١).

هذه المبادارة خلطت الأوراق الدولية في المنطقة واثرت في العلاقة بالشكل التالي:

التوجه الى الحلول السياسية في سوريا لحفظ ماء الوجه لجميع الأطراف الدولية والإقليمية المنخرطة في الأزمة السورية، فبالنسبة للولايات المتَّحدة: شكلت المبادرة فرصةً لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية، وهو ما يعني إضعاف القدرات الاستراتيجيَّة التي تشكل تهديداً للولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وحلفائها في المنطقة وعلى رأسهم" إسرائيل"، كما جنبت المبادرة الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة مخاطر توسع الضربة العسكرية ضد سوريا إلى صراعٍ إقليمي يشمل إيران وإسرائيل، بالإضافة إلى أنها جنبت الإدارة الأمريكيَّة التوصل إلى الكونجرس للحصول على تفويضٍ بشأن الضربة، ووفرت عليها تكاليف مادية، هذا فضلاً على أن توجيه ضربة عسكرية دون قرارٍ من مجلس الأمن ودون غطاءٍ دولي قد يزيد من احتمالات وردود أفعال وانعكاسات لا يرغب بها الأميركيون وحلفاؤهم.

أما بالنسبة لروسيا ورغم أنها لم تكن تسعى إلى الدخول في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة بشأن سوريا، إلا أن مبادرتها شكلت فرصة لتجنيب منطقة الشرق الأوسط صراعًا كان من الممكن أن يتطور إلى حرب إقليمية، وربما يؤدي إلى خسارة سوريا، التي تعتبر من أهم مناطق نفوذها في منطقة المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك، حققت المبادرة لروسيا "انتصارًا دبلوماسيًا" عزز من مكانتها الدولية، ودعم المحور المكون من (إيران–روسيا–الصين) في مواجهة المحور الذي ضم تركيا ودول الخليج العربي وفرنسا، والذي كان متحمسًا للضربة الأمريكية. وقد أظهرت المبادرة روسيا على الساحة الدولية في صورة الدولة القادرة على احتواء صراع يوشك على الانفجار في منطقة الشرق الأوسط عبر الوسائل الدبلوماسية.

أما سوريا فقد جنبت المبادرة النظام ضربةً عسكريةً لم تكن لتقتصر على تدمير قوته الاستراتيجيَّة الكيميائية، وإنَّما كانت لتتعداها إلى قدراتها التقليدية، فضلاً عن أن موافقة النظام السوري على المبادرة وفرت لحليفه الروسي فرصة قيادة الدبلوماسية الروسية فيما يتصل بالملف السوري(٤٢).

بعد ذلك قررت روسيا بعد مضي خمس سنوات على الحرب المستعرة في سوريا التدخل بقوةٍ في تلك الأزمة بعد إعلان الكرملين منح الرئيس "فلاديمير بوتين" تفويضاً بنشر قواتٍ عسكرية في سوريا، وقد فرض هذا التدخل واقعاً جديداً ومتغيّرات كبرى جعلت محاولات الولايات المتَّحدة الحفاظ على نفوذها في المنطقة أكثر صعوبةً وتعقيداً، فالقلق الأميركي ناجمٌ عن قناعته بأن موسكو تسعى لعقيدةٍ سياسيَّة وعسكريةٍ واسعة، خصوصاً مع سعيها لإثبات قدرتها على أمن المنطقة وإعادة ترتيبها إلى جانب واشنطن.

بالمقابل تعتبر الولايات المتَّحدة عقدة المنطقة، ومرتكزاً أساسياً لتنفيذ مخططاتها، ومع تحولها من أزمةٍ محدودة إلى تهديدٍ عالمي، وساحةٍ لاشتباك محتمل بين القوتين، ومدخلاً لفراغٍ استراتيجي تحكمه الفوضى، أصبحت بالنسبة للبيت الأبيض مسألة أمن قومي مباشر. لكن المفارقة هي أن مصلحة الحلف الأميركي تقتضي

إبقاء الحلف على حاله، بل وتحويله إلى حرب استنزاف توقف التقدم الروسي، وتمنع محور المقاومة من استعادة زمام المبادرة، وتحد من دور إيران، فالدور الروسي الذي ظهر مكافئاً للدور الغربي في سوريا، ساعد محور المقاومة على تحقيق تقدمٍ ميداني، قد يؤدي استمراره إلى خلخلة مرتكزات أساسية للاستراتيجيَّة الأمريكيَّة، أبرزها سقوط الممنوعات الثلاثة: قيام تكتل سياسي واقتصادي وأمني خارج السيطرة الأمريكيَّة، وتهديد سلاسة تدفق النفط إلى العالم، وتهديد أمن إسرائيل. في هذا الإطار يمكن فهم إصرار واشنطن إلى المنطقة من زاوية الإرهاب فقط، واعتباره سلاحاً فعالاً في مواجهة خصومها.

ونتيجة للتردد الأمريكي وتخوف روسيا من الدخول في سباق تسلح جديد، أبدى الطرفان استعدادهما للتعاون من أجل التوصل إلى حل سياسي. واتفقا على مرحلة انتقالية، لكن واشنطن أرادت تقصير مدتها إلى ستة أشهر، في حين سعت موسكو إلى إطالتها قدر الإمكان. وفي هذا السياق، حاولت روسيا الإمساك بزمام المبادرة لإدارة الوضع في سوريا بعيدًا عن الإرادة الدولية، ووضع خطوط حمراء أمام مخططات واشنطن، التي عملت بدورها على تحويل "مؤتمر فيينا" إلى هيئة وصاية دولية تدير سوريا وتقودها نحو تسوية تخدم مصالحها في تغيير موازين القوى في المنطقة. (٤٣).

وللروسي بالطبع حساباته الخاصة، منها منع خسارة منفذه الوحيد وبوابته إلى الشرق الأوسط، وبالتالي استعادة التوازن الدولي بعد ٢٥ عاماً من الخلل، وتثبيت بلاده رقماً في المعادلة الدولية بعد تراجع الهيمنة الأمريكيَّة، وإثبات أنه ما زال قادراً على تغيير المعادلات والحسابات الدولية، وأن أميركا التي حاولت اللعب بحديقته الخلفية في أوكرانيا باتت اليوم بموقعٍ أضعف، والدليل استعادته زمام المبادرة في المنطقة من البوابة السورية، مع ما قد يجر ذلك من تطورات أول غيثها كان فتح شهية الحكومة العراقية على تدخلٍ روسيٍ مماثل.

المطلب الثاني: تأثير أحداث الربيع العربي على العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط

من اكثر العلاقات الاقليمية التي تأثرت عقب احداث الربيع العربي هي العلاقات الايرانية والتركية مع دول المنطقة والدول الكبيرة، ونستطيع القول ان كلا الدولتين تريان ان منطقة الشرق الاوسط تمثلا بعدا جغرافيا ودينيا مجاورا هاما جدا لها، حيث لإيران وتركيا علاقات وارتباطات عدة، فكلا الدولتين قوتان تاريخيتان في المنطقة منذ القرن السادس عشر، ودخلتا في علاقات صراع عدة من أجل التسيد عليها ولا ننسى بالطبع أن هناك تداخلاً أثنينياً بين الدولتين، وتحديداً من جهة الأذريين الأتراك الذين يعدون الأثنية الثانية في إيران المتنفذة في صنع القرار السياسي الإيراني، فضلاً عن وجود الأكراد على جانبي الحدود في القسمين الإيراني والتركي من كردستان.

فيما يخص تركيا يمكننا القول ان ان قلقها بدأ حينما أعلنت هيئة أركان القوات البحرية الروسية في آب/أغسطس ٢٠٠٧م، عن خطةٍ لإنشاء قاعدةٍ عسكريةٍ روسيةٍ دائمةٍ في ميناء طرطوس السوري الذي سيكون محمياً بنظام دفاعٍ جوي روسي بعيد المدى من طراز (S-300) و(فافوريت)، والذي يمكن أن يحمي قسماً كبيراً من الأراضي السورية؛ ولهذا فروسيا ستواصل استعمال إمكانياتها العسكرية لحماية المكاسب التي تحققت في إيران وسوريا(٤٤).

من هنا فإن هذه العلاقة الوطيدة التي تجمع روسيا وإيران وسوريا، أثارت قلق تركيا، لاسيما وان علاقات

تركيا مع إيران وسوريا مازالت تتعرض إلى تقلب وعدم استقرار، فقضية التوازن العسكري تعد من أهم القضايا لدى تركيا إلى جانب قضيتي (الأكراد، والمياه) وهو ما يجعل النظام الإقليمي التركي السوري الإيراني معقداً ومائعاً، ومن وجهة النظر التركية كما يقول الدبلوماسي التركي(اليكداج) (إن اختلاق أزمة مع سوريا قد يصعد الأمور لتصبح نزاعاً ساخناً سيوفر لليونان الفرصة لبلوغ أهدافها في بحر ايجة، وبالتالي سيضع تركيا في وضعٍ يفرض عليها أن تنفذ عملياتٍ عسكريةً في جبهتين منفصلتين، إن هذا التقييم هو الذي منع تركيا من إتباع سياسة ردعٍ نشطةٍ ضد سوريا)[٤٥].

فيما يخص علاقات تركيا مع دول الشرق الاوسط بشكل عام كانت متذبذبة خاصة بعد تحسن العلاقات التركية–الاسرائيلية التي شهدت عام ١٩٩٠م نقطة تحول بالغة، نتيجة عوامل عدة شهدتها هذه الفترة وخاصة ما يتعلق بانهيار الإتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على السياسة الدولية، وبعدها أخذت تنطلق محادثات السلام العربية– الإسرائيلية في مدريد عام ١٩٩١م، وقد أيدت تركيا هذه المفاوضات لحل النزاع العربي الإسرائيلي[٤٦]، وإجراء مفاوضات السلام عبر رفع شعار (الأرض مقابل السلام) إذ يعد هذا المؤتمر أول مؤتمر للتسوية، وتمت مشاركة أربع دول عربية وهي: سوريا، لبنان، الأردن، مصر، إضافةً إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وعددٍ من المراقبين من الدول العربية الأخرى لإيجاد تسويةٍ عامَّةٍ وشاملةٍ لمشكلة الصراع في الشرق الأوسط[٤٧].

من ناحيةٍ أخرى، شكل (اتفاق أوسلو) في أيلول/سبتمبر١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، و(اتفاقية وادي عربة) في ١٩٩٤/١٠/٢٤م، بداية الطريق أمام تحول ملحوظ في السياسة التركية إزاء إسرائيل، إذ أدت إلى تخفيف الحرج، فلم تعد تركيا الدولة المسلمة الوحيدة التي تعترف بإسرائيل مع اعتراف كلٍ من مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية قانونياً وواقعياً بها عبر اتفاقات السلام، وقد وصلت العلاقات بين تركيا وإسرائيل ذروتها في أواخر عام ١٩٩٣م، إذ وصلَ وزير خارجية تركيا (حكمت جتين) إلى إسرائيل، واجتمع مع المسؤولين فيها، وكان من نتائِج الزيارة التوقيع على اتفاق استراتيجيٍّ بين البلدين يتضمن التعاون في المسائل الدولية والاقليمية والتكنولوجيا العسكرية وتسهيل حركة التجارة[٤٨].

هذا الوضع تغير مع قدوم حزب العدالة والتنمية حيث شهدت السياسة الخارجية التركية (خصوصاً بعد عام٢٠٠٢) تغيراتٍ عدةً في التوجهات والتحركات، إذ باتت تعتمد على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محورٍ واحد وهو أوروبا والولايات المتحدة، الأمر الذي حول تركيا إلى مركزٍ في السياسات الإقليمية؛ لتقدم نفسها كقوة في منطقة الشرق الأوسط وبالأخص علاقاتها مع سوريا بوصفها بوابة دخول تركيا للمنطقة[٤٩].

لكن بالطبع هذا الوضع تأثر عقب احداث الربيع العربي، بداية من العاون ضد النظام السوري السابق الى احتمال المواجهة عقب سقطو النظام حيث دعمت الحكومة التركية موقف الشرع في حين قلقت اسرائيل من هذا الوضع حيث دعمت الاقليات خدمة لمصالحها واقتطعت اجزاءا من الاراضي السورية في الجنوب، ايضا تأثر الوضع في ليبيا حيث تدخلت تركيا بشكل مباشر فيها بعد ارسالها لفصائل عسكرية مدعومة من قبلها اليها وانتهى الامر بتفاهمات مع الدول الكبرى، كما تدخلت تركيا في العراق منذ ان سمحت لطيران التحالف بقصف العراق الى تحسنها قبيل ثورات الربيع العربي[٥٠] الى توترها مجددا، وتحت حجة منع تسلل حزب العمال

الكردستاني (P.K.K) عبر الحدود أقامت تركيا منطقةً أمنيةً في شمال العراق ونشرت فيها جنودها، وأثارت هذه العمليات ردود فعلٍ عربيةٍ عديدةٍ مستغلة احداث الربيع العربي واحتشاد الارهابيين في المنطقة حينما احتلت داعش مناطق من سوريا والعراق، واستمر التدخل والخرق الامني الى اليوم، اما الوضع مع باقي دول الشرق الاوسط وخاصة الخليج فقد كان متذبذا هو الاخر بسبب المواقف المتباينة من الربيع العربي ودعم بعض البلدان على حساب الاخرى، فشهدت توترا احيانا (كما بسبب الوضع في مصر عقب انقلاب السيسي على مرسي) الى تحسنها، من هنا يتبين لنا ان علاقات تركيا مع دول الشرق الاوسط كانت متذبذة جدا حتى تشهد ارضية مناسبة لارساء تفاهمات جديدة في المنطقة.

فيما يخص إيران وعلاقاتها بدول المنطقة يمكن تقسيمها لقسمين، فهي مع دول المحور والممانعة توصف بالإستراتيجية[٥١]، حيث نشأ التحالف السوري –الإيراني منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي، وبالتحديد منذ عام ١٩٧٩م، بعد انتصار الثورة الإيرانية، إذ إنّ سوريا ترى أن الانقسام الذي بدأ عربياً قد دفعها إلى المزيد من الارتباط بإيران، فتحولت العلاقة معها إلى علاقة وثيقة جداً، غادرت سوريا في ظلها موقعها من منطقة النظام العربي، وكرست التباعد الذي فصلها عن شريكيها في هذه المنطقة (مصر والسعودية) خاصة بعد اتفاقية (كامب ديفيد)[٥٢].

اما مع الدول الاخرى وخاصة مصر والخليج فهي متذبذة رغم عدم انقطاع العقلاقة، ويمكن القول ان احداث الربيع العربي اثرت بها بشدة، وخاصة الوضع في اليمن ودعم ايران للحوثيين الامر الذي اقلق دول الخليج وبخاصة السعودية ادى الامر الى علاقة دولية متوترة. اما علاقة ايران مع تركيا فكانت متغيرة هي الاخرى حيث شهدت بداية تحولاً ملحوظاً مع مجيء حكومة حزب (العدالة والتنمية) في تركيا أواخر عام ٢٠٠٢م، وانتهاجها سياسة إقليمية فاعلة ومتوازنة في المنطقة هدفت إلى تقوية علاقاتها مع دول جوارها الجغرافي، ومحاولة تصفير مشكلاتها مع هذه الدول، إذ قامت الحكومة التركية بخطوات عملية تجاه تحقيق ذلك الهدف، وكانت إيران إحدى أهم دول الجوار الجغرافي لتركيا، بوصفها القوة الموازية لتركيا في المنطقة[٥٣]، لكن الامر تغير وبخاصة في سوريا عقب احداث الربيع العربي واختلفتا في دعم النظام ولكن يمكن القول ان التفاهمات الاستراتيجية هي التي حكمت هذه العلاقة المتذبذة.

بالاجمال يمكننا ان نستف ان احداث الربيع العربي خلطت الاوراق في خارطة الشرق الاوسط واثرت على العلاقات الدولية بين اعضائها[٥٤] بحيث تغيرت خارطة العلاقات الدولية في الشرق الاوسط بحدوث تغييرات محددة في المجتمعات، وتعميق الفوارق بينها دينياً وعرقياً وقومياً وطائفياً، الامر الذي ادى الى تقسيم المقسم وتجزئة المجزء، وتفكيك الدول وتفتيت المجتمعات والانظمة إلى مقاطعات وكانتونات ودويلات صغيرة تقوم على أسس دينية ومذهبية وقومية[٥٥]. وقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية في اغلب نظرياتها وخصوصا نظرية الفوضى الخلاقة، كما اتجهت نحو تطبيقه طوال فترة احداث الربيع العربي، رأت ان بعض الدول تشكل خطراً على مصالحها الاستراتيجية (هذه الدول هي العراق، سوريا، ليبيا)، وعلى مصالح (إسرائيل) التي تشكو وتعاني من مشكلة جوهرية وهي البقاء متفوقة ومتسيدة في محيطها، في ظل أزمة أمنية متعاظمة تهدد استقرارها[٥٦]، وهذا ما استوجب إعادة تشكيل المحيط الإستراتيجي(لإسرائيل) وتحويله إلى محيط هش وضعيف وممزق، وهذا

حتماً سيؤدي إلى اعادة بناء نظام اقليمي جديد على انقاض النظام القديم تحت هيمنة الولايات المتحدة عبر حليفتها في المنطقة (إسرائيل) ليخدم مصالحهما.

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن التغييرات السياسية التي حصلت بعد عام ٢٠١٠ كان لها تأثير عميق على العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط، حيث أدت إلى زعزعة استقرار الأنظمة السياسية في بعض الدول، وتغيير موازين القوى الإقليمية، وتفاقم الصراعات والتوترات الطائفية والإقليمية. وقد تجلى ذلك في عدة مظاهر، أبرزها:

النتائج:

١- تذبذب العلاقات الإقليمية: حيث شهدت المنطقة تحولات في علاقات بعض الدول الإقليمية الكبرى، مثل تركيا وإيران، مع دول أخرى في المنطقة، وذلك نتيجة تباين مواقفها من أحداث الربيع العربي وتداعياتها.

٢- ساهمت الثورات مع التدخل الاجنبي بإضعاف شعوب ودول المنطقة في الشرق الاوسط بشكل عام، وابقائها غارقة في أزماتها الداخلية السياسية والإجتماعية والإقتصادية.

٣- تدخل القوى الدولية: حيث سعت بعض القوى الدولية الكبرى، مثل الولايات المتحدة وروسيا، إلى استغلال حالة الفوضى والضعف التي أعقبت الربيع العربي لتعزيز نفوذها ومصالحها في المنطقة، وهو ما أدى إلى تعقيد المشهد الإقليمي وزيادة حدة التنافس الدولي في المنطقة. ففي حين حققت الولايات المتحدة وإسرائيل بعض المكاسب والأهداف التي تصبو إليها في المنطقة، حافظت روسيا على موقف متحفظ نسبياً بسبب مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية.

٤- استفادت بعض الدول الاقليمية من خلط الاوراق في الشرق الاوسط، وخاصة تركيا حيث باتت لها اليد الطولى في بعض الدول المجاورة والمؤثرة، وباتت لاعبا اساسيا في المنطقة وتقوية علاقاتها الدولية عبر شراكات جديدة افرزتها احداث الربيع العربي.

٥- خلق حالة عامة من الخوف، وانعدام الاستقرار والتسيب الأمني وفقدانه في اغلب مناطق الشرق الاوسط اعقاب الربيع العربي وخاصة تلك المحيطة باسرائيل، وهذا سيقود حتماً إلى بناء نظام متكامل جديد على أنقاض النظام القديم الذي هدم، وهذا النظام يقوم على القسر والقهر والقمع مرة جديدة لكي يضبط الاوضاع، ويرسخ ركائز الأمن مما يبقي الدول العربية، تحديداً داخل دوامات وازمات ونزاعات.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

١- ضرورة وضع استراتيجية إقليمية شاملة للتعامل مع التداعيات طويلة الأجل لأحداث الربيع العربي، تقوم على التعاون والتنسيق بين دول المنطقة، وبمشاركة فعالة من المجتمع الدولي.

٢- أهمية دعم جهود الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدول التي شهدت تحولات الربيع

العربي، بهدف تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة.

٣- ضرورة التوصل إلى حلول سلمية وعادلة للصراعات والأزمات الإقليمية، مثل الصراع العربي الإسرائيلي، والأزمة السورية، والوضع في ليبيا واليمن، وذلك من خلال الحوار والتفاوض، وبما يضمن احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها.

٤- أهمية تعزيز دور المنظمات الإقليمية والدولية في دعم جهود الاستقرار والتنمية في المنطقة، وتوفير الدعم المالي والفني اللازم لذلك.

٥- ضرورة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع دول المنطقة، والعمل على تعزيز الديمقراطية والمشاركة الشعبية في صنع القرار.

الهوامش

(١) عبد السلام عجلون وسلوان السفياني، الحدود الوهمية للشرق الاوسط، دار الكتاب العربي، بيروت،٢٠٠١، ص٢٨.

(٢) زكريا حسين، العلاقات الاستراتيجية بين الهند وإسرائيل ١٩٥٠ – ٢٠٠٣، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث و الدراسات السياسية، العدد (١٤٦)، القاهرة، أيار/مايو ٢٠٠٤، ص٣.

(٣) حول تطوير العلاقات الهندية الإيرانية، السياسة الدولية، العدد (١١٥)، القاهرة، يناير ١٩٩٤، ص١٢٩.

(٤) نبيل زكي، فرصة العرب الكبرى، أوراق الشرق الأوسط، العدد (٢٢)، يوليو – نوفمبر ١٩٩٨، ص٢١.

(٥) أوري سيبر، المسيرة، تعريب: بدر عقلي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الأردن، ١٩٩٨١، ص١٧٧.

(٦) منى عزت، التعاون الهندي الإسرائيلي والوطن العربي، مختارات إسرائيلية، العدد (٨)، أغسطس ١٩٨٠، ص٧٥.

(٧) علي عبد المنعم، خريطة اقليمية جديدة تحت التنفيذ، دار الساقي، بيروت ط ١، ٢٠١٠، ص٢١١.

(٨) ماجد كيالي، مشاريع الاصلاح في المنطقة: تنافسات خارجية وتجاذبات اقليمية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد ١١٩، خريف ٢٠٠٤، ص١١٥.

(٩) مسفر الخالدي، الديمقراطية الناشئة في الوطن العربي، دار الكتاب العربي، ط١، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٥٨.

(١٠) دينا رحومه فارس فايد، الفوضى الخلاقة وتداعياتها على الأمن الإقليمي، دراسة حالة، اقليم الشرق الأوسط بعد احداث ١١ ايلول٢٠٠١، المركز الديمقراطي العربي، لندن، ٢٠١٤-٢٠١٥، ص١٣.

(١١) نيقولا ميكافيلي، الامير، تعريب اكرم مؤمن، المكتبة العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤، ص ٣٩.

(١٢) فتحي العفيفي، الحرب على الفوضى الخلاقة، النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة، (دراسة في صناعة المستقبل) مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٩٠، آب/أغسطس ٢٠١١، ص١٥٢.

(١٣) دينا رحومه فارس فايد، مرجع سابق ذكره، ص ١٩

(١٤) دينا رحومه فارس فايد، مرجع سابق ذكره ، ص ٣٢.

(١٥) عمر محفوظ، دور دوائر الاعلام والصحافة في تسويق الافكار الغربية، العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١١، ص١٢٧.

(١٦) جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ط١، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤، ص٥٣٨.

(١٧) محمد علي سويب، المشروع الشرق أوسطي، دراسة في ظل المتغيّرات الدولية الراهنة، ط١، منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة، طرابلس، ٢٠٠٦، ص٢٥.

(١٨) مروة شاكر كاظم، ارهاصات النظام الدولي الجديد، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية في لبنان، ٢٠١٦، ص١-٢.

(١٩) شفيق المصري، موقع لبنان وسوريا في النظام الإقليمي والدولي، شؤون الشرق الأوسط، العدد ١٠١، بيروت، ٢٠٠١،

ص١٥٥.

(٢٠) ثامر كامل محمد، الأخلاقيات السياسيَّة للنظام العالمي الجديد، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيَّة، العدد٢٧، أبو ظبي، ٢٠٠٨، ص٨٠.

(٢١) نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكيَّة في العلاقات الدولية، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٣، ص٢١٠.

(٢٢) بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجيَّة الأمريكيَّة تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجيَّة، دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١١، ص٣٥.

(٢٣) زينب عبد العظيم، الاستراتيجيَّة الأمريكيَّة العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب، مركز الحضارة للدراسات السياسيَّة، ص٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، على الموقع الإلكتروني: تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٥/١٠.
http: //www. docudesk. com

(٢٤) علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط (التآمر الأميركي الصهيوني)، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص٥٤٧.

(٢٥) فاتنة الصيرفي، الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة بعد الحرب الباردة والتحول إلى القوَّة الإمبراطورية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية في لبنان، كلية العلوم السياسيَّة والإدارية والدبلوماسية، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٣١.

(26) Jean Jacque Roche, Theories des Relations Internationals, Paris, Edition Montchrestien, 5eme editions, 2001, p 44.

(27) Chris Brown & Kirsten Ainley, Understanding Iinternational Relations, New York, fourth Edition, Palgrave Macmilan, 2009, p75

(28) Stephen M. Walt, "International Relations, One World, Many Theories", Foreign Policy, Washington, Spring, 1998, p3

(29) Daniel Deudney and G. Jhon Ikenberrg, Realism, Structural Liberalism, and the Westen Order in: Ethan B. kapstein and Michael Mastanduno, Unipolar Politics: Realism and State Strategies after the Cold War (New York: Columbia University Press, 1999) p,118.

(30) Anthony Sciolu & Henry B. Biller, Hop in the Age of Anxiety: a Guide to Understanding and Strengthening our Most Important Virtue. First Edition, Oxford University Press, USA, 2009, p.p 59-62.

(31) Craiy Lockared, Societies Networks & Transitions, Second Edition, Library of Congers. USA ,2011 p.p 803-808.

(32) M Parvizi Aminen, the Global Politics: Social Science Perspective on the Changing Geography of the World Politics, First Edition, Library of Congers, USA, 2007, p29.

(٣٣) ناريمان فؤاد ويعرب سالم، الحلم (الإسرائيلي) في تحقيق منطقة شرق أوسطية خالية من أسلحة الدمار الشامل، ط١، مؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت ، ٢٠٠٩، ص١٠٩.

(٣٤) شوقي جلال، الحضارة المعرفية صراع الاسطورة والتاريخ، ط١، منشورات كتب عربية، القاهرة،٢٠٠٥، ص٨٠.

(35) Bshgat Korany, the Changing Middle East: a. New Look at Regional Dynamics, First Edition, American University in Cairo, Cairo ,2010, p137.

(٣٦) نادر سيف الدين الاحمدي، خفايا مشروع الشرق الأوسط الكبير، ط ١، مكتبة االعبيكان، الرياض، ٢٠١٠، ص١٨.

(٣٧) علي فارس حميد، أثر المتغير السّوري على فاعلية الدور الإقليمي العراقي، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجيّة، العدد (٣)، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٢، ص ٤٨،٤٩.

(٣٨) عاطف معتمد عبد الحميد، "استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية"، سلسلة أوراق الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، بيروت، العدد ١٢ (٢٠٠٩) ، ص١١١-١١٢.

(٣٩) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤ .٢٠٠٥، روسيا بوتين، السعي وراء المكانة المفقودة، النسخه الالكترونية، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٥، ص٩).

(٤٠) منذر بدر حلوم، ركائز الموقف الروسي من الثورة السورية، في كتاب: خلفيات الثورة السورية: دراسات سورية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣، ص٥٣٩ – ٥٤٢).

(٤١) المبادرة الروسية لنزع الأسلحة الكيميائية السورية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد الثاني، ٢٠١٣، ص٥.

(٤٢) المبادرة الروسية لنزع الأسلحة الكيميائية السورية، مرجع سابق، ص٦، ٨.

(٤٣) وصفي الأمين، حرب سوريا... عقدة واشنطن عودة موسكو، صحيفة السفير، ١٤-١١-٢٠١٥، ص١٥، متاحة على الموقع الإلكتروني: . ww. alssafir. Com؛ تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٥/١١.

(٤٤) فيبي مار ووليم لوبير، امتطاء النمر تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ترجمة عبد الله جمعة الحاج، ط١، (أبو مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٦، ص٤٤).

(٤٥) فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم عبد الله، ط١، (بيروت: دار قرطبة للنشر والتوزيع والأبحاث، ١٩٩٣)، ص٦١.

(٤٦) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات، ط١، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧)، ص٢٦٤.

(٤٧) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، المرجع السابق، ص٢٠٣.

(٤٨) عماد ضمير، تركيا والشرق الأوسط، (أبو ظبي: مركز القدس للدراسات السياسية، ٢٠٠٢)، ص١٠٤.

(٤٩) ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، ط١، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠ ، ص٢٠-٣٣).

(٥٠) على سبيل المثال ارتفع معها حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا من نحو ٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨م لتصل إلى نحو ١١ مليار دولار عام ٢٠١٠م، وشمل تبادلات في مختلف المجالات الاقتصادية، انظر: حامد عبيد حداد، "العلاقات العراقية-التركية، الواقع وآفاق المستقبل، في: حلقة نقاشية (الدور التركي في المنطقة العربية) "، الملف السياسية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٧٩(حزيران ٢٠١٠) ص٢٦-٢٧.

(٥١) ايف لاكوست، الجغرافية السياسية للمتوسط، ترجمة: زهيدة درويش، (الإمارات العربية المتحدة: أبو ظبي للثقافة والتراث، ٢٠١٠ ، ص٤٩١). ينظر أيضاً: بارزيغار كيهان، "إيران الشرق الأوسط والأمن الدولي"، مجلة السياسة الخارجية، عدد ٣ (٢٠٠٨) ، ص٥٤-٥٥.

(٢) علياء محمد العاملي، السياسة الخارجيَّة التركيَّة تجاه سوريا للمدَّة بين ٢٠٠٢- ٢٠١١م، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية في لبنان، ٢٠١٨، ص٦٩.

(٥٣) لقمان عمر محمود النعيمي، "الأبعاد السياسية والأمنية في توجهات تركيا نحو دول الجوار العراق وسوريا وإيران"، سلسلة شؤون إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد ٣٤ (٥ أيار ٢٠١٠)، ص٥٨ . ٥٩.

(٥٤) حلمي الشعراوي، آفارقة وعرب في مهب الريح، ط١، سلسلة كتب عربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٤٧.

(٥٥) سهيلة عبد الانيس، الاقليات في العراق، دراسة في حقيقة وجودهم وواقعهم السياسي، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٢٩٢١، ٢٠١٠/١٢/١٨، ص ٥.

(٥٦) اكرم البني، عن جديد الإستراتيجية الأمريكية وسياسة الفوضى الخلاقة، مجلة حوار العرب، السنة الاولى، العدد ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ص ٦٥.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

١- أوري سيبر، المسيرة، تعريب: بدر عقلي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الأردن، ١٩٩٨١.

٢- ايف لاكوست، الجغرافية السياسية للمتوسط، ترجمة: زهيدة درويش، الإمارات العربية المتحدة: أبو ظبي للثقافة والتراث، ٢٠١٠.
٣- بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجيَّة الأمريكيَّة تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجيَّة، دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١١.
٤- جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ط١، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤.
٥- حلمي الشعراوي، آفارقة وعرب في مهب الريح، ط١، سلسلة كتب عربية، القاهرة، ٢٠٠٦.
٦- شفيق المصري، موقع لبنان وسوريا في النظام الإقليمي والدولي، شؤون الشرق الأوسط، العدد ١٠١، بيروت، ٢٠٠١.
٧- شوقي جلال، الحضارة المعرفية صراع الاسطورة والتاريخ، ط١، منشورات كتب عربية، القاهرة،٢٠٠٥.
٨- عبد السلام عجلون وسلوان السفياني، الحدود الوهمية للشرق الاوسط، دار الكتاب العربي، بيروت،٢٠٠١.
٩- عمر محفوظ، دور دوائر الاعلام والصحافة في تسويق الافكار الغربية، العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١١.
١٠- علي عبد المنعم، خريطة اقليمية جديدة تحت التنفيذ، دار الساقي، بيروت ط ١، ٢٠١٠.
١١- علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط (التآمر الأميركي الصهيوني)، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣.
١٢- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات، ط١، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧.
١٣- مسفر الخالدي، الديمقراطية الناشئة في الوطن العربي، دار الكتاب العربي، ط١، بيروت، ٢٠٠٦.
١٤- محمد علي سويب، المشروع الشرق أوسطي، دراسة في ظل المتغيِّرات الدولية الراهنة، ط١، منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة، طرابلس، ٢٠٠٦.
١٥- نادر سيف الدين الاحمدي، خفايا مشروع الشرق الأوسط الكبير، ط ١، مكتبة االعبيكان، الرياض، ٢٠١٠.
١٦- ناريمان فؤاد ويعرب سالم، الحلم (الإسرائيلي) في تحقيق منطقة شرق أوسطية خالية من أسلحة الدمار الشامل، ط١، مؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت ، ٢٠٠٩.
١٧- نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكيَّة في العلاقات الدولية، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٣.
١٨- نيقولا ميكافيلي، الامير، تعريب اكرم مؤمن، المكتبة العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤.

ثانياً: الرسائل الجامعية

١- علياء محمد العاملي، السياسة الخارجيَّة التركيَّة تجاه سوريا للمدَّة بين ٢٠٠٢- ٢٠١١م، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية في لبنان، ٢٠١٨.
٢- فاتنة الصيرفي، الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة بعد الحرب الباردة والتحول إلى القوَّة الإمبراطورية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية في لبنان، كلية العلوم السياسيَّة والإدارية والدبلوماسية، بيروت، ٢٠٠٥.
٣- مروة شاكر كاظم، ارهاصات النظام الدولي الجديد، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية في لبنان، ٢٠١٦.

ثالثاً: البحوث والدوريات

١- اكرم البني، عن جديد الإستراتيجية الأمريكية وسياسة الفوضى الخلاقة، مجلة حوار العرب، السنة الاولى، العدد ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.
٢- بارزيغار كيهان، "إيران الشرق الأوسط والأمن الدولي"، مجلة السياسة الخارجية، عدد ٣ (٢٠٠٨).
٣- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤ .٢٠٠٥، روسيا بوتين، السعي وراء المكانة المفقودة، النسخه الالكترونية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٥.
٤- ثامر كامل محمد، الأخلاقيات السياسيَّة للنظام العالمي الجديد، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيَّة،

العدد٢٧، أبو ظبي، ٢٠٠٨.
٥- حامد عبيد حداد، "العلاقات العراقية-التركية، الواقع وآفاق المستقبل، في: حلقة نقاشية (الدور التركي في المنطقة العربية) "، الملف السياسية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٧٩(حزيران ٢٠١٠).
٦- حول تطوير العلاقات الهندية الإيرانية، السياسة الدولية، العدد (١١٥)، القاهرة، يناير ١٩٩٤.
٧- دينا رحومه فارس فايد، الفوضى الخلاقة وتداعياتها على الأمن الإقليمي، دراسة حالة، اقليم الشرق الأوسط بعد احداث ١١ ايلول٢٠٠١، المركز الديمقراطي العربي، لندن، ٢٠١٤-٢٠١٥.
٨- زكريا حسين، العلاقات الاستراتيجية بين الهند وإسرائيل ١٩٥٠ – ٢٠٠٣، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث و الدراسات السياسية، العدد (١٤٦)، القاهرة، أيار/مايو ٢٠٠٤.
٩- سهيلة عبد الانيس، الاقليات في العراق، دراسة في حقيقة وجودهم وواقعهم السياسي، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٢٩٢١، ٢٠١٠/١٢/١٨.
١٠- عاطف معتمد عبد الحميد، "استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية"، سلسلة أوراق الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، بيروت، العدد ١٢ (٢٠٠٩).
١١- عماد ضمير، تركيا والشرق الأوسط، أبو ظبي: مركز القدس للدراسات السياسية، ٢٠٠٢.
١٢- علي فارس حميد، أثر المتغير السّوري على فاعلية الدور الإقليمي العراقي، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجيّة، العدد (٣)، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٢.
١٣- فتحي العفيفي، الحرب على الفوضى الخلاقة، النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة، (دراسة في صناعة المستقبل) مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، يبروت، العدد ٣٩٠، آب/أغسطس ٢٠١١.
١٤- فيبي مار ووليم لوبير، امتطاء النمر تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ترجمة عبد الله جمعة الحاج، ط١، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٦.
١٥- فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم عبد الله، ط١، بيروت: دار قرطبة للنشر والتوزيع والأبحاث، ١٩٩٣.
١٦- ماجد كيالي، مشاريع الاصلاح في المنطقة: تنافسات خارجية وتجاذبات اقليمية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد ١١٩، خريف ٢٠٠٤.
١٧- المبادرة الروسية لنزع الأسلحة الكيميائية السورية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد الثاني، ٢٠١٣.
١٨- منذر بدر حلوم، ركائز الموقف الروسي من الثورة السورية، في كتاب: خلفيات الثورة السورية: دراسات سورية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣.
١٩- منى عزت، التعاون الهندي الإسرائيلي والوطن العربي، مختارات إسرائيلية، العدد (٨)، أغسطس ١٩٨٠.
٢٠- ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، ط١، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠.
٢١- نبيل زكي، فرصة العرب الكبرى، أوراق الشرق الأوسط، العدد (٢٢)، يوليو – نوفمبر ١٩٩٨.
٢٢- لقمان عمر محمود النعيمي، "الأبعاد السياسية والأمنية في توجهات تركيا نحو دول الجوار العراق وسوريا وإيران"، سلسلة شؤون إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد ٣٤ (٥ أيار ٢٠١٠).

رابعاً: المواقع الالكترونية

١- زينب عبد العظيم، الاستراتيجيَّة الأمريكيَّة العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب، مركز الحضارة للدراسات السياسيَّة، ص٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، على الموقع الإلكترونيhttp: //www. docudesk. com
٢- وصفي الأمين، حرب سوريا... عقدة واشنطن عودة موسكو، صحيفة السفير، ١٤-١١-٢٠١٥، متاحة على

الموقع الإلكتروني: . ww. alssafir. Com

خامساً: المراجع الأجنبية

1- **Anthony Sciolu & Henry B. Biller, Hop in the Age of Anxiety: a Guide to Understanding and Strengthening our Most Important Virtue. First Edition, Oxford University Press, USA, 2009.**
2- **Bshgat Korany, the Changing Middle East: a. New Look at Regional Dynamics, First Edition, American University in Cairo, Cairo ,2010, p137.**
3- **Craiy Lockared, Societies Networks & Transitions, Second Edition, Library of Congers. USA ,2011.**
4- **Chris Brown & Kirsten Ainley, Understanding Iinternational Relations, New York, fourth Edition, Palgrave Macmilan, 2009.**
5- **Daniel Deudney and G. Jhon Ikenberrg, Realism, Structural Liberalism, and the Westen Order in: Ethan B. kapstein and Michael Mastanduno, Unipolar Politics: Realism and State Strategies after the Cold War (New York: Columbia University Press, 1999).**
6- **Jean Jacque Roche, Theories des Relations Internationals, Paris, Edition Montchrestien, 5eme editions, 2001.**
7- **Stephen M. Walt, "International Relations, One World, Many Theories", Foreign Policy, Washington, Spring, 1998.**
8- **M Parvizi Aminen, the Global Politics: Social Science Perspective on the Changing Geography of the World Politics, First Edition, Library of Congers, USA, 2007.**